Sirte University Journal of Humanities Vol.12. Issue. 2

Sirte University Journal of Humanities **(SUJH)** مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index

الدولة الاتحادية دراسة تحليلية مقارنة في الأشكال والقواعد والمميزات والعيوب

د. طاهر فرحان قاسم علي

TAHER7710999@gmail.COM

كلية العلوم الإدارية/ جامعة تعز/ اليمن

الملخّص

عرف الانسان في عالم اليوم أربعة أشكال للدولة الاتحادية، وهذه الأشكال من الاتحادات هي الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي (الاستقلالي) والاتحاد الحقيقي أو الفعلي والاتحاد الفيدرالي، والتي تتدرج في قوة الرابطة – بحسب الترتيب السابق –من الأضعف إلى الأقوى حيث تصبح الرابطة الفيدرالية هي أمتن تلك الروابط في هذا الشكل من أشكال الدول كما بينته هذه الدراسة.

فقد هدفت الدراسة إلى بيان تلك الأشكال وكشف وإظهار مميزاتها وعيوبها، ومحاولة معرفة أفضل شكل للدولة الاتحادية بين تلك الأشكال من حيث أولًا: غلبة المميزات على العيوب، وثانيًا: من حيث صلاحية هذا الشكل لمجتمعات العالم النامي عامة ولأقطار أمتنا العربية خاصَّة.

وهذا ما خرجت به هذه الدراسة والتي توصلت إلى صلاحية الشكل الفيدرالي للدولة في مجتمعات العالم النامي وبالذات في مجتمعاتنا العربية نظرًا لما يتسم به هذا الشكل من مميزات كثيرة يتمثل أهمها أولا: بالحد من ظهور الديكتاتوريات وثانيا: بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، ومن ثم قيام نظام ديمقراطي بمواطنة متساوية ينعم فيها الناس على اختلاف فئاتهم وأجناسهم وأعراقهم بحقوق متساوية، ويخضعون لقوانين عادلة في مختلف الواجبات.

وإجمالًا فالشكل الفيدرالي للدولة يمكن الناس في أي مجتمع يأخذ به من التمتع بخيرات بلدهم المادية والمعنوية ويصبح عاملًا مساعدًا في الانتقال من حالة التخلف والفوضى، وعدم الاستقرار إلى أوضاع أكثر أمنًا واستقرارًا ورضا اجتماعي.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الاتحادية، الاتحاد الشخصي، الاتحاد الكونفدرالي، الاتحاد الفعلي، الاتحاد الفيدرالي.

Abstract

In today's world، man has known four forms of the federated state ، and these forms of federation are Personal union، Confederation (independent)، Real or actual union، and Federal union، which progress on the scale of the strength of the bond - according to the previous arrangement - from the weakest to the strongest، where the Federal union is the strongest of those bonds in this form of states، as the study showed.

The study aims to clarify those forms and pinpoint their advantages and disadvantages. It also attempts to understand the best form of the federal state among those forms in terms of (a) the predominance of advantages over disadvantages، and (b) in terms of the suitability of this form for the developing world in general and for the countries of our Arab nation in particular.

The study concluded that the federal form of the state best fits the developing world، especially in our Arab societies، due to the multiple advantages offered by this form، mainly mitigating the risk of emergence of dictatorships، equitable allocation of power and wealth، which leads to the establishment of a democratic regime with equitable citizenship in which people of all groups، genders، and ethnicities enjoy equal rights and are subject to fair laws in various duties.

Overall، the federal form of the state empowers people in any society adopting it to enjoy the material and moral wealth of their country. It also becomes a catalyst in the transition of such society from backwardness، chaos and instability to more secure، stable and social satisfaction.

Keywords

federal state
personal union
confederation
actual or real union
federation

المقدمة

تعد الدولة الاتحادية رابطة سياسية تربط الوحدات الداخلة فيها بروابط تختلف في درجاتها من شكل إلى آخر في الدولة الاتحادية، كما أنها تختلف أيضًا في القواعد والمرتكزات التي تقوم عليها تلك الأشكال والصور، وكذلك ليست بسمات ومميزات واحدة ولا على درجة واحدة من العيوب، بل كل شكل وصورة له قواعده، وسماته ومميزاته وعيوبه التي تميزه عن غيره، وهي سمات لصيقة به حصرًا ولا تشاركه بها الأشكال الأخرى من الاتحادات.

ولقد ظهرت هذه الأشكال والصور من الاتحادات في بقاع المعمورة ومنذ زمن بعيد ومازال بعض هذه الأشكال معمول بها في العالم، وبعضها اختفى نظرًا لعدم حاجة المجتمعات إليه، أو لعدم جدوى تلك الرابطة في حياة المجتمعات.

ولقد أقبلت المجتمعات على بعض تلك الأشكال وفضلتها على غيرها، بعضها كان بعد تجارب مع أشكال سابقة فشلت فيها وقررت الأخذ بأخرى اعتقادًا منها بأنها أكثر جدوى وصلاحًا لها من الأشكال السابقة، وبعض المجتمعات أخذت به بعد تحررها سواء من احتلال استعماري أو حكم ديكتاتوري داخلي؛ حيث قررت الأخذ بأحد الأشكال الذي رأت فيه الوسيلة المناسبة لتحقيق أهدافها في البناء والتنمية والاستقرار وبناء الدولة الحديثة.

فكل مجتمع في العالم قرر الأخذ بهذا أو ذاك من الأشكال ربما لقناعة منه بذلك، أو لتفضيل النظام والحاكم لذلك الشكل من الاتحادات على غيره ذلك ما سنعمل على تتبعه في هذه الدراسة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة هذه الدراسة في اعتقاد الإنسان أن شكل الدولة في العالم شكل ثابت وجامد ما أن يختاره شعب ما حتى يصبح لصيقًا به مدى الحياة أو على الأقل لفترة طويلة وليس له حق في تغييره والانتقال إلى شكل آخر، وهنا يكون جدير بهذه الدراسة الإجابة على الاستفسارات الآتية:

ماهي أشكال الدول الاتحادية في العالم؟ وماهي مميزات وخصائص وعيوب كل شكل من تلك الأشكال؟ وهل هناك أشكال محددة تصلح لشعوب ولا تصلح لشعوب أخرى؟

هل بإمكان أي شعب أو أمة التنقل والاختيار الحر بين هذه الأشكال من الدول أم أن هناك ضوابط ومحددات في ذلك؟ وهل اعتناق واختيار أي شعب لشكل من هذه الأشكال له علاقة بالتنمية والتقدم؟

وأخيرًا ما هو الشكل الذي تغلب فيه المميزات على العيوب، والذي تستهويه الشعوب والأمم لكونه مفتاح التنمية والتقدم والعامل المؤدي للاستقرار والسلام في المجتمع؟

أهداف البحث: ليس هناك من دراسة علمية إلا ولها أهداف تسعى لتحقيقها والوصول إليها وأهداف هذه الدراسة تتمثل بالآتي:

1– تعريف القارئ بأشكال الدول الاتحادية وسمات وخصائص وعيوب كل شكل من تلك الأشكال وذلك من أجل محاولة جره إلى التمييز بين تلك الأشكال، وإشراكه في الحراك الثقافي الحاصل حول الشكل المفضل للدولة في مجتمعه.

2–تقديم تصور واضح حول العلاقة بين شكل الدولة وعملية تحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمع.

3–التوضيح للقارئ والمطلع حق الناس والشعوب والمجتمعات والأمم في اختيار ما يناسبها من هذه الأشكال، ذلك أن هذا حق للشعوب والمجتمعات وليس للحكام والسلطات.

4–إزالة المخاوف التي يزرعها البعض عن خطورة إقامة الدولة الاتحادية الفيدرالية والتي حسب ادعائهم ستؤدي إلى التجزئة والانفصال والتفتت.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1- أنها تأتي في هذا الظرف الزمني الذي تمر به اليمن، وكثير من أقطار أمتنا العربية والعالمية، والذي يتطلب تزويد القارئ بدراسة علمية متخصصة في هذا الموضوع، والذي كثر فيه الأخذ والرد، والسؤال والاستفسار.

2- رفد المكتبة اليمنية والعربية بهذه الدراسة التي تعد حسب اطلاعي واحدة من الدراسات التي تتطلبها المكتبة، والتي ستسبر غورًا في هذا الموضوع الهام الذي تناوله الباحثون والدارسون، والذي اعتقد أنه بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث وهذا ما دفعني إلى القيام بهذا البحث لتغطية ما اعتقد نقصه، ولا ادعي بذلك الكمال وتغطية كامل الموضوع؛ بل ادعو غيري من الباحثين لبحث ما يعتقد نقصه في هذا البحث، حتى تعم الفائدة، ويستمر تطور هذه المعارف وهذا العلم.

فرضية الدراسة: تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسة الآتية أن هناك أشكال عدة للدول في العالم، ولكل منها مميزات وعيوب، وتتفرع من هذه الفرضية عدة فروض تتمثل بالآتي:

1- إن الشكل الاتحادي الفيدرالي هو الشكل الأصلح لمجتمعات تعاني الصراعات والانقسامات والتعدد الفئوي والعرقي والديني وعدم الاستقرار.

2- إن المجتمع هو الذي يحدد الشكل الأنسب لدولته والذي يعتقد أنه المعين له لتخطي المعضلات، وبناء التنمية وتحقيق الاستقرار.

3- إن اختيار مجتمع ما لشكل من أشكال تلك الدول لا يعني أن يظل لصيقًا به على الدوام، بل أنه من حقه إذا ما رأى ضرورة

الانتقال إلى شكل آخر لدولته أن يختار ما يناسبه، ويحقق مصلحته وليس ما يناسب حكامه.

4- إن الشكل الفيدرالي للدولة هو شكل يستهوي الكثير من الشعوب، لكثرة مميزاته ولما يحققه من عدل وإنصاف، في الحقوق والواجبات، وفي توزيع السلطة والثروة بين مكونات المجتمع بعيدًا عن الغلبة والعصبية والقوة والاستئثار.

منهجية الدراسة: من أجل الخروج برؤى وتصورات واضحة يقتضي الأمر استخدام منهجية مناسبة تمكننا من كشف كل أغوار هذا الموضوع؛ ولذا فقد استخدمنا المنهج المقارن، وكذا المنهج التحليلي، والمنهج القياسي الاستنباطي لكون الدراسة تقتضي دراسة عمومية لهذه القضية وصولًا لدراسة دقائقها وجزئياتها من أجل معرفة خفاياها ومكنوناتها وتفاصيلها الدقيقة، مع الاستعانة ببعض المناهج الأخرى كالمنهج التاريخي وغيره، من المناهج كلما اقتضى الأمر ذلك في ثنايا البحث وفقراته العديدة.

تقسيمات الدراسة: من أجل الايفاء بكل جزئيات هذه الدراسة فقد عمدنا إلى تقسيمها إلى مبحثين اثنين وبستة مطالب على النحو الآتي:

المبحث الأول: الدولة الاتحادية ذات الروابط الضعيفة.

المطلب الأول: الاتحاد الشخصي.

المطلب الثاني: الاتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي (الاستقلالي).

المطلب الثالث: الاتحاد الحقيقي أو الفعلي.

المبحث الثاني: الدولة الاتحادية ذات الروابط القوية – الاتحاد الفيدرالي.

المطلب الأول: القواعد التي يقوم عليها الاتحاد الفيدرالي.

المطلب الثاني: مميزات الاتحاد الفيدرالي.

المطلب الثالث: عيوب الاتحاد الفيدرالي.

المبحث الأول

الدولة الاتحادية ذات الروابط الضعيفة

المطلب الأول: الاتحاد الشخصي:

والمقصود بالاتحاد الشخصي ارتباط دولتين أو أكثر في اتحاد تقتصر علاقة أعضائه في إطار هذه الرابطة الجديدة بينهما على شخص الرئيس ولا تتعداها إلى إيجاد شخص دولي جديد للأشخاص الدوليين الداخلين في تلك الرابطة، فالرئيس ليس رئيسًا للاتحاد، ولكنه رئيسًا لكل دولة على حدة في هذا النوع من الاتحادات، فشخصية الدولة الداخلة في هذه الرابطة تبقى كما هي دون تغيير أو تبديل، أو انتقاص حيث يظل لها السيادة التامة الداخلية والخارجية.

وللدولة الداخلة في هذه الرابطة دستورها وقوانينها الخاصة بها، ولها حريتها الكاملة في صنع قراراتها وتنفيذ إرادتها داخليًا وخارجيًا كما أن لها أيضًا تمثيلها الدبلوماسي المستقل عن الدول الأخرى الأعضاء في هذه الرابطة، ولها كذلك جنسيتها وعملتها المستقلة، ولها حق إقامة العلاقات مع دول العالم بالشكل الذي تراه، وحق القيام بالدفاع عن نفسها بالطريقة والأسلوب الذي تقرره.

ويعد مواطني الدولة الداخلة في هذه الرابطة أجانب بالنسبة لمواطني الدول الأخرى في الرابطة، فمواطني كل دولة في هذا الاتحاد لهم جنسيتهم المستقلة عن مواطني كل دولة في هذه الرابطة، بمعنى آخر لا جنسية مشتركة تربط مواطني هذه الدول، بل يظل لكلٍّ منهم جنسيته المستقلة.

وهنا تظهر هشاشة هذه الرابطة الاتحادية ويتأكد هذا الأمر في أمور كثيرة، لعل أبرزها عدم وجود هيئات سياسية مشتركة لكل الدول الداخلة في الاتحاد، وكذلك في طريقة معالجة هذه الدول لنزاعاتها الداخلية في إطار هذا الاتحاد، وطريقة معالجة أو مواجهة النزاعات مع أطراف خارجية.

ففي حال اختلافها في داخل الاتحاد وحدوث نزاعات وصراعات فإن هذه تصنف بحسب القانون الدولي على أنها حروب دولية وليست أهلية، وأما في حالة النزاع بينها وبين دول خارج الاتحاد فإن هذا لا يلزم جميع أطراف الاتحاد حيث قد يقع هذا النزاع بين دولة في الاتحاد وبين دولة أو دول أخرى خارج الاتحاد، وتصبح الحرب بين تلك الدولة العضو في الاتحاد والدولة، أو الدول الأخرى خارج الاتحاد لا تعني إلا الدولة نفسها، ولا تلزم (تلك الحرب) أعضاء الاتحاد الآخرين بدخول الحرب إلى جانب ذلك العضو (الدولة) الداخل في حرب مع الآخرين خارج الاتحاد.

وهذا يؤكد ضعف الرابطة في هذا الاتحاد وهشاشتها، والتي تعد أوهن الروابط وأضعفها بين أنواع الاتحادات الأخرى، فهذا الاتحاد قد يقوم بين دول تختلف في درجة الوعي السياسي كأن يقوم بين دول إحداها ملكية مطلقة، وأخرى ملكية دستورية أو بين دول جمهورية ديمقراطية، وأخرى جمهورية ديكتاتورية، ذلك أن الرابطة لا تتعدى شخص الرئيس، ويظل كل نظام بهياكله ومؤسساته.

لكن هذا لا يعني أن هذه الرابطة الاتحادية سلبية ولا يُؤسس عليها، بل أنها قد تكون خطوة لعلاقات أمتن وأقوى عن طريق بناء رابطة أقوى وأكثر تماسكًا وشمولًا.

ولعل هذا النوع من الاتحادات والتي حدثت في الماضي، أصبحت من التاريخ ولم يعد لها وجود في عصرنا هذا، قد أوجدت نوع من التقارب ومن ثم التآلف بين أعضاء ذلك الاتحاد مما دفع بهم في أكثر من حادثة في التاريخ إلى تكوين روابط اتحادية أكثر قوة وتماسكًا، وهذا ما سجله تاريخ الأمم والشعوب في مناطق كثيرة من العالم.

فلقد شهد العالم قديمًا تطبيقات كثيرة لهذا الشكل من الاتحادات، والذي يظهر من خلال قراءة تلك التطبيقات أن هناك نموذجين للاتحاد الشخصي، النموذج الأول وهو الذي يحدث بين أنظمة ملكية (أسرية) بسبب المصاهرة، أو الزواج بين عاهلي الدولتين، كأن يكون هناك ملك في الدولة (أ) وملكة في الدولة (ب) فيتزوج ملك (أ) من ملكة (ب) ليصبح عندها الملك (الزوج) ملك الدولة (أ) وملك الدولة (ب) ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاتحاد الذي قام بين بولونيا وليتوانيا عام 1386م بزواج دوق ليتوانيا بملكة بولونيا، وأصبح ابنهما رئيسًا للدولتين، وكذا الاتحاد بين لتوانيا وبولندا في الفترة (1714م-1937م) والاتحاد بين هولندا ولكسمبورج في الفترة (1815م-1895م) (غالي وعيسى،1990م: 213).

أما النموذج الثاني لهذا الاتحاد فهو الذي يحدث في أنظمة جمهورية، وذلك عندما تسطع أعمال ومنجزات أحد الزعامات ويصبح ذو شخصية كارزمية تجذب الأنظار في تلك المجتمعات التي قدم فيها تضحياته ونضالاته؛ فيكون محط اختيار لدولتين أو أكثر؛ ليكون رئيسًا لها ضمن رابطة الاتحاد الشخصي.

ومن أبرز الأمثلة على هذا النموذج ما حدث في أمريكا الجنوبية عندما تولى بوليفار رئاسة كل من كولومبيا والبيرو وفنزويلا وبوليفيا عقب تحقيق الاستقلال، حيث أصبح هذا الزعيم المحرر رمزًا تعتز به تلك الشعوب اللاتينية، فكان أن كافأته كل دولة من تلك الدول بجعله رئيسًا لها في إطار هذه الرابطة الجديدة المتمثلة برابطة شخص الرئيس، والمسماة بالاتحاد الشخصي.

تلك هي أشكال وأنواع الاتحادات الشخصية، وهي كما رأينا رابطة ضعيفة قد تستمر لمدد طويلة وقد تكون قصيره جدًا، تبقى ببقاء الشخص (الزعيم) وتزول بزواله أو بانتهاء مبرر قيام الاتحاد، وأسبابه، أو بقرار الأعضاء بإزاله تلك الرابطة، وانتهاء الاتحاد.

المطلب الثاني: الاتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي (الاستقلالي):

يعد الاتحاد الكونفدرالي واحدًا من أنواع الاتحادات التي تنشأ بين الدول المستقلة الراغبة في تحسين وتمتين أواصر العلاقات والروابط بينها، والدفاع عن مصالحها بحيث تصبح تلك العلاقات بين أطراف هذا الاتحاد أقوى من أي علاقة بينها وبين الأطراف الدولية الأخرى.

فهو اتحاد تمليه المصلحة المشتركة لعامة أطرافه وليس لطرف على حساب آخر (عبد الله، د.ت: 98) فهو يتكون نتيجة اتفاق أو معاهدة بين دولتين أو أكثر (سليمان1998م: 44) لتنظيم جانب أو جوانب معينة في مجالات الحياة العامة لتلك الدول الداخلة في هذه الرابطة، كأن يكون ذلك في المجال التعليمي أو الاقتصادي أو الرياضي أو الصحي، أو قد يشمل أكثر من مجال.

ويتمخض عن تلك الاتفاقية أو المعاهدة مجلس أو هيئة عليا لهذا الاتحاد تمثل الدول الأعضاء جميعًا، وهذه الهيئة أو المجلس ليست لها السلطة على حكومات تلك الدول (مهنا،2005م: 194-195) بل أن ما يتفق عليه في هذه الهيئة لا يعتبر ملزمًا لتلك الحكومات إلا إذا وافقت عليه، وصدقته جميع حكومات الدول الأعضاء (الشرقاوي،2007م: 86).

وهذا يعني أن هذه الهيئة العليا لا تعد هيئة فوق الدول الأعضاء، ولا تشكل حكومة مركزية لهذا الاتحاد (الزايدي،1990م: 193) بل هي هيئة تنظم تلك الأمور التي حددتها الاتفاقية أو المعاهدة.

ولهذا فالدول الداخلة في هذا الاتحاد تتمتع بالسيادة الداخلية والخارجية (العزي،2011م:47) ولا يحد من هذه السيادة وجود هذه الهيئة أو المجلس، فلكل دولة عضو في هذه الرابطة الحق في إقامة علاقات دولية مع من ترغب وتحب (غالي وعيسى، 1990م: 217)، ولها حق اتخاذ ما تراه من القرارات الداخلية أو الخارجية، ومنها قرارات الحرب والسلم دون أدنى تأثير من تلك الهيئة أو المجلس؛ ولذا فالدولة العضو في هذه الرابطة إذا ما رأت أن مصلحتها تقتضي تجميد عضويتها أو الخروج من هذا الاتحاد فإنها لا تحتاج إلى موافقة الأعضاء الآخرين على ذلك، بل يكون ذلك القرار قرارًا سياديًا عائدًا لها (سليمان، 1998م: 45).

وعلى هذا الأساس فقرارات الدولة – العضو في هذا الاتحاد – في الداخل والخارج هي قرارات ملزمة لها، ولا تلزم الأعضاء الآخرين في الاتحاد، ويندرج ضمن هذا قرارات الحرب والسلم، إذا أن الحرب بين دولة عضو في الاتحاد ودولة أخرى خارجة لا تلزم جميع الأعضاء، كما

أن الحرب بين الدول الأعضاء تعد حرب دولية وليست حرب أهلية (مهنا،2005م: 195).

وقد يسأل سائل إذا كان هذا الاتحاد بهذه الصورة من الهشاشة فما الذي يقدمه للأعضاء فيه، وما الداعي لقيامه طالما أنه لا يحقق للأعضاء منافع استراتيجية، ولا يكوّن دولة ذا شخصية دولية واحدة، وإنما تظل الشخصية الدولية قائمة لكل دولة في هذه الرابطة.

وللإجابة على ذلك نقول أن قيام هذا الشكل من الاتحادات يحقق الكثير من المنافع في المجالات التي أبرمت فيها الاتفاقيات والمعاهدات، وفوق ذلك يعد خطوة متقدمة نحو تنسيق العلاقات، وتوطيد الصلات وصولًا إلى رابطة أقوى كالانتقال من هذه الرابطة إلى رابطة الاتحاد الفيدرالي الذي تذوب فيه الشخصية الدولية لكل الدول الأعضاء لتقوم على أنقاضها شخصية دولية جديدة تتمثل بالدولة الفيدرالية، وهذا ما سنفصله عند الحديث عن الدولة الفيدرالية، وقد تنتهي هذه الرابطة (الكونفدرالية) وتزول بانتهاء المبرر والداعي لإقامتها، أو برغبة الأعضاء بإنهاء تلك الرابطة.

يتبين مما سبق أن الاتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي لا يترتب على إقامته ولا يتمخض عنه حكومة مركزية للاتحاد لأن الدول الداخلة فيه تظل بشخصيتها الدولية ولا انتقاص من سيادتها الداخلية أو الخارجية.

فهي بالحقيقة رابطة هشة وضعيفة تتأثر بأي تقلبات أو تغييرات في الدول الأعضاء خاصة بحدوث انقلابات أو تحولات سياسية أو أيديولوجية في أنظمة تلك الدول.

وهنا يتأكد لنا أن ما يحققه هذا النوع من الاتحادات لا يتجاوز حدود الاتفاقية أو المعاهدة المنظمة لتلك الشؤون المشتركة بين هذه الدول، وهو ما يعني بقاء الدول الأعضاء أسيرة تلك الاتفاقية أو المعاهدة حتى أذا ما اقتضى الأمر التحول – برغبة الجميع – من هذا النظام إلى النظام الفيدرالي فإن ذلك يتطلب إلغاء تلك الاتفاقية أو المعاهدة، وإنشاء عهد جديد واتفاقية جديدة لنظام جديد لا يمت للنظام السابق – الكونفدرالي – بأي صلة بل أن كل أولئك الأعضاء ذوي الشخصيات الدولية المستقلة عن بعضها تصبح في النظام الجديد بشخصية دولية واحدة، وبنظام داخلي واحد ينظمه دستور اتحادي مع وجود دساتير وصلاحيات محددة لمكونات الاتحاد ذلك ما سنفصله في حديثنا عن الاتحاد الفيدرالي (المركزي) لاحقًا.

وهناك أمثلة كثيرة لهذا الاتحاد الكونفدرالي أقيمت في عالمنا المعاصر كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي.

وتجدر الإشارة إلى أنه حدث في الماضي وأن تحولت بعض هذه الاتحادات الكونفدرالية إلى اتحاد فيدرالي، كالاتحاد الذي كان قائمًا بين الدويلات الأمريكية في أمريكا الشمالية، حيث تحولت عام 1787م إلى اتحاد فيدرالي سُمي بالولايات المتحدة الأمريكية (سليمان،1998م: 46).

وكذلك حدث نفس التحول في الاتحاد الكونفدرالي السويسري الذي كان قائمًا منذ أواخر القرن الثالث عشر حتى 1848م حيث تحول منذ هذا التاريخ إلى اتحاد فيدرالي (غالي وعيسى،1990م: 217).

ولا يعني هذا أن جميع تلك الاتحادات الكونفدرالية في العالم تنتهي إلى اتحاد فيدرالي، فهذه ليست هي النهاية المحتومة؛ بل قد تنتهي كما أشرنا سابقًا إلى زوال الرابطة، وانتهاء الاتحاد كما حدث بخروج اليمن من اتحاد الدول العربية الذي أقيم في عام 1958م وانتهى عام 1961م (الدرة،2004م: 47-48)، وكذا في مجلس التعاون العربي الذي أقيم بين اليمن والعراق والأردن ومصر وجمد نتيجة العدوان الثلاثيني على العراق (الكبسي،2003م: 95).

المطلب الثالث: الاتحاد الحقيقي أو الفعلي:

يقام الاتحاد الحقيقي أو الفعلي بين دولتين أو أكثر بأنظمة سياسية متماثلة كأن يقوم بين دول جمهورية، وأخرى جمهورية أو بين دول ملكية وأخرى ملكية، ولكنه لا يقام بين دول جمهورية وأخرى ملكية، غير أنه قد يحدث بين دول جمهورية ديمقراطية وأخرى جمهورية ديكتاتورية أو بين دول جمهورية ذات أنظمة سياسية وفكرية متغايرة، فليس شرطًا أن تكون ذات أنظمة سياسية متماثلة في الأيديولوجيات والأفكار والسياسات، وكذا الحال في الأنظمة الملكية فقد يقام الاتحاد الحقيقي بين أنظمة ملكية مطلقة وأخرى ملكية دستورية.

وحدوث هذا الاتحاد بين تلك الأنظمة المتباينة سواء في الأفكار أو الأيديولوجيات أو في السياسات والرؤى هو ما يجعل المكون الجديد الناتج عن هذا الاندماج يقتصر على جانب دون آخر، فهو لا يذيب شخصيات الدول الداخلة في هذه الرابطة في جانبها الداخلي بل يقتصر على الجانب الخارجي، حيث يتم توحيد السياسة الخارجية فقط ويترك للدول الأعضاء كامل سيادتها الداخلية.

ذلك أن الدول الأعضاء في هذا الاتحاد تظل محتفظة بخصوصيتها الداخلية، ولا ترغب بإحداث تغيير يطال تلك النظم والسياسات والقوانين، ولا ترغب بإحداث تغييرات وتبدلات أو تحولات دستورية.

ولهذا فهي تظل بأفكارها وأيديولوجياتها التي تميزها عن الأعضاء الآخرين، وهو ما اعتبره البعض مآخذ على هذا النوع من الاتحادات (العزي،2011م: 49) حيث تبقى كل دولة عضو في الاتحاد محافظة على استقلالها الداخلي بكل تفاصيله القانونية والدستورية والفكرية (الخطيب،2011م: 81).

وعلى الرغم مما يظهر من تناقض وهشاشة هذا النوع من الاتحادات إلا أنه في الحقيقة أقوى وأمتن من كل من الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي.

ذلك أنه يعتبر اتحادًا دائمًا وليس موقتًا، كما أنه ينتج عنه بالإضافة إلى ذوبان شخصية الدول الأعضاء بشخص دولي واحد –كما أشرنا سابقًا –هيئات حكومية مشتركة تدير شؤون الدولة الجديدة مع العالم الخارجي (الحلو، د.ت: 136).

فكل ما يقوم به الشخص الدولي الجديد من إبرام وعقد للمعاهدات والاتفاقيات الدولية مع العالم الخارجي سلمًا وحربًا ملزم لكل أعضاء الاتحاد، فاستقلال الدول في جانبها الداخلي لا يعطيها الحق في الاختيار بين رفض أو قبول ذلك، لا بل أن رفض أي عضو لقرارات الدولة الاتحادية يعتبر خروجًا عن الإجماع وتمرد على شرعية الدولة الاتحادية، وإذا ما شجر الحرب بين ذلك العضو والأعضاء الآخرين سواءً لمثل هذه الأسباب أو لأسباب أخرى، فتعتبر الحرب عندها حرب أهلية، وليس حرب دولية (الخطيب،2011م: 82) على عكس الاتحاد الشخصي والكونفدرالي التي تعد الحرب بين أعضائه حرب دولية.

ومن أبرز الأمثلة على هذا الاتحاد من الماضي الاتحاد السويدي النرويجي في الفترة (1815م–1905م)، والاتحاد النمساوي المجري في الفترة (1867م–1918م)، والاتحاد الدنماركي الأيسلندي بين عام (1918م–1954م) (الشرقاوي2007م: 84–85)، فهذه النماذج من الماضي استمر بعضها كما يظهر لفترات طويلة، وقد زالت تلك الاتحادات بفعل عوامل عديدة كالتباعد الجغرافي والتباينات الثقافية أو العرقية كما حدث في حال الاتحاد الفعلي بين هولندا وإندونيسيا، وبين الدنمارك وإيسلندا (الدرة،2004م: 40).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتحاد لا يزول أو تنفرط عراه بإرادة إحدى الدول الأعضاء (العزي،2011م: 49)، ذلك أن من حق الدولة الاتحادية أن تجبر أي عضو أراد أو أعلن الانفصال إلى العودة إلى حضيرة الدولة الاتحادية يؤيدها في ذلك القانون الدولي والمواثيق الدولية.

ومما سبق يتبين أن هذا الاتحاد على عكس الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي يكوّن شخصية دولية جديدة هي دولة الاتحاد لها صلاحيات في المجال الخارجي سواءً بعقد المعاهدات أو الاتفاقيات أو إرسال واستقبال السفراء، وفي إعلان الحرب وتوقيفها، وفي مخاطبة والتعامل مع المنظمات والوحدات الدولية المختلفة، وكل ما ينتج عن ذلك سواءً إيجابًا أو سلبًا ملزم لكل أعضاء الاتحاد ويتحمل تبعاته الجميع.

وعلى هذا فهو يعد أكثر فاعلية من الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي؛ حيث أنه يحقق الكثير من المنافع لأعضائه سواء في القدرة أو المقدرة التي يحققها لأعضائه مجتمعين في مواجهة الآخرين، وهو ما تفتقده الاتحادات الشخصية والكونفدرالية، والتي كما أشرنا يبقى أعضائها بشخصياتها الدولية المجزأة وقدراتها ومقدراتها المفككة.

المبحث الثاني

الدولة الاتحادية ذات الروابط القوية

الاتحاد الفيدرالي

ينشأ هذا الاتحاد الفيدرالي (المركزي) لأسباب عديدة تختلف من اتحاد إلى آخر فمن يتتبع نشأت تلك الاتحادات الفيدرالية التي قامت في العالم يدرك أنها قد قامت بإحدى الطريقتين الآتيتين:

1- إما بفعل تفكك (تحول) الدولة الموحدة (البسيطة) إلى عدد من الوحدات أو الولايات أو الأقاليم نتيجة لما تتعرض له من هزات كبيرة في المجتمع (الطماوي،1988م: 117) كقيام الانتفاضات والثورات المطالبة بتصحيح الرابطة في الدولة، وإعادة البناء وفق منظومة جديدة تحقق العدالة في توزيع السلطة والثروة بالتساوي بين أبناء المجتمع، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمن الماضي نجد روسيا القيصرية والمكسيك والبرازيل والأرجنتين، والتي تحولت من دولة موحدة (بسيطة) إلى دولة اتحادية فيدرالية، وما زالت حتى الآن (طربوش، د.ت: 20).

وفي عصرنا الحاضر هناك محاولات لتحول دول موحدة (بسيطة) إلى دول اتحادية فيدرالية بفعل ما شهدته من أحداث وتطورات نجحت

بعضها إلى حد ما كالعراق وما زال بعضها الآخر يحاول تحقيق النجاح في بناء الدولة الاتحادية الفيدرالية كاليمن التي أقرَّ مؤتمر الحوار فيها بالإجماع، تحول اليمن من دولة موحدة (بسيطة) إلى دولة اتحادية فيدرالية، وهناك أيضًا ليبيا، والتي يتطلع شعبها لتحولها إلى دولة اتحادية فيدرالية، ولكن الأوضاع فيها لم تستقر بعد، وما زالت الثورة مستمرة.

2- وإما بانضمام دول مستقلة إلى بعضها لإنشاء دولة اتحادية فيدرالية (العطار،1975م: 195) نتيجة قناعات هذه الدول المستقلة بهذه الرابطة الجديدة التي تذيب فيها شخصياتها الدولية لتقيم شخص دولي جديد على أنقاض شخصية تلك الدول جميعها.

وقد يكون ذلك بفعل قناعات بعدم جدوى روابط سابقة، كأن تكون هذه الدول قد مرَّت بتجربة الاتحاد الكونفدرالي ورأت فيه الضعف والوهن وعدم تحقيق الطموح لشعوب تلك الدول فقررت مغادرة ذلك الوضع وتلك الرابطة إلى وضع ورابطة جديدة قوية ومتينة تحقق لشعوب تلك الدول كلما تطمح اليه من رفعة وتقدم وازدهار.

وأبرز أمثلة هذا النوع ما تحقق في الولايات المتحدة الأمريكية التي استقلت عن بريطانيا عام 1776م بالانتقال من الاتحاد الكونفدرالي إلى الاتحاد الفيدرالي عام 1787م لتقيم الولايات المتحدة الأمريكية (الكاظم،1990م: 77-80).

وهناك أيضًا أمثلة أخرى لقيام الاتحاد الفيدرالي من دول مستقلة كالاتحاد السويسري والذي تحول من اتحاد كونفدرالي إلى اتحاد فيدرالي، وكذلك ألمانيا التي تحولت أيضًا من اتحاد كونفدرالي إلى اتحاد فيدرالي.

تلك هي أهم الطرق والأسباب لنشأت الاتحاد الفيدرالي، وهناك من يضيف أسباب أخرى لنشأت هذا الاتحاد كوجود روابط اتحادية نشأت قبل الاستقلال كانت دافعًا لتحقيق وإقامة الاتحاد الفيدرالي بينها، مثل الهند وبورما وماليزيا واتحاد جنوب أفريقيا وكندا واستراليا ونيجيريا وغيرها، بل ويضيف آخرون سعة الأرض، وتعدد القوميات والأعراق، كدوافع وأسباب أخرى لإقامة الاتحاد الفيدرالي (طربوش، د.ت: 21).

و بإقامة الاتحاد الفيدرالي سواء بالطريقة الأولى المتمثلة بتحول الدولة الموحدة (البسيطة) إلى دولة اتحادية فيدرالية، أو بالطريقة الثانية انضمام دول مستقلة وإنشاء اتحاد فيدرالي، فتصبح الدولة الجديدة المقامة شخصًا دوليًا جديدًا ذابت فيه الشخصيات الدولية للدول الداخلة فيه، وعندها تكون له قواعد يسير عليها ويتميز بها عن غيره من الدول، والأشخاص الدوليين الآخرين، ولا شك أنه بقدر ما سيكون له مميزات، فله عيوب مثله مثل غيره من أنواع الاتحادات الأخرى، وهذا ما سنبينه في المطالب الآتية:

المطلب الأول: القواعد التي يقوم عليها الاتحاد الفيدرالي:

أولًا: ذوبان الشخصية الدولية للدول الداخلة في اتحاد فيدرالي: فعندما تقرر الدول المستقلة الراغبة في الدخول في رابطة الاتحاد الفيدرالي تكون قد قررت التنازل عن شخصياتها الدولية كاملة لشخص دولي جديد، هو شخص الدولة الاتحادية التي سيكون لها الحق في المخاطبة والتواصل مع العالم الخارجي بكل وحداته سواءً منظمات أو دول.

ولا يحق للوحدات الداخلة في هذه الرابطة التواصل مع العالم الخارجي إيجابًا، أو سلبًا فذلك حق حصري للسلطة الاتحادية، وهذه القاعدة معمول بها في دساتير هذه الاتحادات.

ورغم ذلك فإنه لكل قاعدة استثناء ، فهناك بعض دساتير الاتحادات الفيدرالية أعطت لأعضاء الاتحاد حق إبرام معاهدات أو اتفاقيات تجارية أو اقتصادية، وحق تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأجنبية إذا ما رغبت بذلك(سليمان،1998م: 49)، وأبرز الأمثلة على هذا دستور الاتحاد السوفيتي (السابق) الصادر عام 1936م الذي أعطى لأعضاء الاتحاد الحق في التمثيل الدبلوماسي الإيجابي والسلبي مع العالم الخارجي، والذي مارسته روسيا البيضاء وأوكرانيا اللتان قبلتا في الأمم المتحدة، وأصبح لهما ممثلين دائمين فيها منذ قيامها، ولم يصبح لهما تمثيل دبلوماسي مع الدول الأجنبية عدا ذلك التمثيل في الامم المتحدة فقط (غالي وعيسى،1990م: 234).

وهذا الاستثناء لا يمثل خرق للقاعدة وإيذانًا بزوالها وإنما يعد استثناءً لا يأخذ صفة العموم، وهو يؤكد القاعدة ولا ينفيها، بدليل كما أشرنا في حالة الاتحاد السوفيتي الذي اقتصر تمثيل وتواصل عضوين من أعضاء الاتحاد فيه بالعالم الخارجي على التمثيل بالأمم المتحدة فقط، ولم يتعداها إلى غيرها من وحدات النظام الدولي.

وهنا يتأكد لنا ثبوت القاعدة بعدم أحقية أعضاء الاتحاد الفيدرالي بالتواصل مع العالم إلا عن طريق السلطة الاتحادية، ذلك أن الأعضاء جميعًا قد سلموا – بدخولهم في الاتحاد – بزوال أشخاصهم الدوليين، والتسليم للشخص الدولي الجديد الناتج عن هذه الرابطة بمزاولة هذا الحق دون أن يكون لأحدهم أو لجميعهم الحق بالاعتراض على ما يقوم به، أو ما يعقده أو يبرمه مع الخارج، بل أن ما ينتج عن تصرفاته وعلاقاته الخارجية سلمًا وحربًا ملزم لجميع أعضاء الاتحاد.

وتجدر الإشارة إلى أن أولئك الأعضاء الداخلين في هذه الرابطة تنازلوا عن سيادتهم الخارجية كاملة وعن جزء من سيادتهم الداخلية؛ لتبقى لهم جزء من السيادة الداخلية التي تُنظم وفق الدستور والقوانين الصادرة تبعًا لذلك ، وهذا يؤكد أن هذه القاعدة تمثل العمود الفقري لهذه الرابطة ولا يستمر الاتحاد قويًا ومتماسكًا إلا بها، فإذا ما سُمح للأعضاء بإقامة العلاقات مع الخارج إيجابًا أو سلبًا وأصبح الاستثناء قاعدة فإن الاتحاد ولا شك سيتجه إلى التحول من الفيدرالية إلى الكونفدرالية، وهذا ما لوحظ في تحول الاتحاد السوفيتي (سابقًا) من الفيدرالية إلى الكونفدرالية عندما تفكك على إثر السماح لتلك الجمهوريات الأعضاء في الاتحاد بممارسة ما اعتقدت أنه حقها في الاتصال بالخارج، والتعبير عن رغباتها التي تجاوزت هذه القاعدة، وقلبت الاستثناء قاعدة و" القاعدة استثناء" فكان التفكك وزوال الاتحاد الفيدرالي، وليقوم على أنقاضه اتحاد كونفدرالي هش سُمي برابطة الدول المستقلة.

وهذه القاعدة المتمثلة بذوبان شخصيات الدول الأعضاء هي ما تميز هذا النوع من الاتحادات عن غيره من الأنواع الأخرى إذ تظل الشخصية الدولية والسيادة الداخلية والخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الشخصي، وكذا الاتحاد الكونفدرالي في حين تذوب الشخصية الدولية الخارجية في الاتحاد الحقيقي أو الفعلي، وتبقى السيادة الداخلية للدول الداخلة في هذا النوع من الاتحادات.

لذا فالاتحاد الفيدرالي بهذه القاعدة يصبح أمتن هذه الروابط، وأقوى تأثير في حياة الشعوب والأمم عنه من تلك الروابط الأخرى التي تظل مرتهنة بحدود اتفاقية، أو معاهدة سرعان ما تزول بزوالها، بل أن خروج عضو منه، أو انفصاله يعد أمرًا هينًا ولا يحتاج لكثرة عناء، أو موافقة الآخرين على ذلك، عكس الاتحاد الفيدرالي الذي يصعب خروج أي عضو، أو انفصاله منه، أو زوال الرابطة لمجرد رغبة البعض في زوالها.

ثانيًا: التعدد في الدساتير والقوانين: فالدولة الاتحادية الفيدرالية تتعدد فيها الدساتير والقوانين؛ فهي تتسم بوجود دستور وقوانين اتحادية، ودساتير وقوانين للوحدات الداخلية (ولايات أو مقاطعات أو امارات أو كنتونات....) المكونة للاتحاد.

فالدستور الاتحادي يعلو على دساتير الوحدات، فهو وحده له صفة السيادة في الدولة وهذه الصفة منزوعة عن دساتير الوحدات (الحلو ، د.ت: 132-134)، إذ أن هذه الأخيرة تختص برسم وتنظيم شؤون الوحدة (الولاية) دون أن يكون لها حق التدخل في شؤون الوحدات الأخرى، ولذا فهي في مرتبة أدنى من الدستور الاتحادي، وهذا لا يعني أن تمتلك السلطة التشريعية الاتحادية حق تعديل أو تغيير أو إلغاء دستور الولاية (الجمل، د.ت: 45) فوضع هذا الدستور أو تعديله هو من اختصاص الولاية مع ضرورة التزامها بمراعاة القواعد والمبادئ العامة في الدستور الاتحادي (غالي وعيسى،1990م: 226)، وعدم تعارضها معه في الوقت الذي قد يكون دستور هذه الولاية، أو تلك يتعارض في نصوصه مع نصوص دساتير الولايات الأخرى (اندرسون،2013م: 1-2)، فهذا حق للولايات كلًا على حدة، فهي ملتزمة بضرورة أن تراعي في وضعها لدستورها الدستور الاتحادي لا غير، والذي أن راعته كل ولاية على حدة، فستأتي دساتيرها في المحصل النهائي متقاربة في الكثير من نصوصها لا سيما فيما يخص المبادئ العامة للسياسة العامة للبلاد التي يؤكدها الدستور الاتحادي، ولا يظهر التعارض إلا في بعض التشريعات الضريبية أو غيرها من التشريعات المتعلقة بحياة ونشاطات الناس اليومية، والتي تدخل ضمن خصوصية الولاية، أو الوحدة على وجه التحديد.

كما أن القوانين هي الأخرى قد تتعارض تبعًا للتعارض في دساتير الولايات لكنها لا تتعارض مع القوانين الاتحادية، ذلك أنه أذا ما حدث تعارض بين قوانين الولاية وقوانين الاتحاد؛ فإن الأولوية في التطبيق للقانون الاتحادي في تلك الولاية (الزايدي،1990م: 208).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعديل دساتير الولايات يتعلق بكل ولاية على حدة، وهو أمر تقرره الولاية، فهو حق متعلق بها حصرًا، في حين أن تعديل الدستور الاتحادي ليس بالأمر السهل؛ فدساتير الدول الفيدرالية جامدة ويتطلب تعديلها موافقة الحكومة المركزية والوحدات الداخلة في الاتحاد، ولا يحصل التعديل إلا بموافقة الأغلبية الكبيرة في الاتحاد (الكبسي،2003م: 96).

يتبين لنا من هذا أن التعدد في الدساتير والقوانين في الدولة الاتحادية الفيدرالية هي قاعدة أساسية في هذا النظام إذ أنه لا يعقل أن نسمي نظامًا ما اتحاديًا فيدراليًا، وهو يفتقد لهذه القاعدة، ذلك أن هذا النظام هو نتاج أو حصيلة التقاء تيارين متناقضين ومتضادين إحداهما، وجدوى ذو رؤية جمعية تدعو للوحدة، وآخر انفصالي ينشد الاستقلال، وهو ما يترجم في هذا الاتحاد الفيدرالي بوجود هيئة مركزية (الحكومة الاتحادية) تمثل تيار الوحدة، وحكومات للولايات وهي ما تمثل تيار الاستقلال (غالي وعيسى ،1990م: 223).

وهذا ما يجعل هذه القاعدة أساسية، فالتوفيق بين هذان التياران يتطلب وضع قواعد ناظمة ترضي التياران، فلا يغلب الوحدوي على الاستقلالي؛ فينتج نظامًا آخر هو نظام الدولة الموحدة (البسيطة) وعندها لن نكون بصدد نظام فيدرالي، ولا يغلب الاستقلالي على الوحدوي فينتج نظامًا استقلاليًا تعاهديًا هو النظام الكونفدرالي، فهذه القاعدة تجعل هذا النظام متميزًا عن الأنظمة الاتحادية الأخرى، وإذا ما زالت هذه القاعدة عندها يكون هذا النظام قد تحول حقيقة إلى نظام آخر تحدد صفته من سماته الجديدة.

ثالثًا: تتعدد فيها السلطات والأجهزة الحاكمة: وكون هذا الاتحاد ينتج عن انضمام إما دول مستقلة لبعضها ، أو تحول دولة موحدة (بسيطة) إلى دولة اتحادية، حيث تصبح الوحدات الإدارية في هذه الدول الموحدة وحدات سياسية أي تمارس جانبًا من السلطة السياسية، فإنها بهذه الطريقة من النشأة والتكوين ترغب في الحفاظ على بعض من شخصيتها (سيادتها) الداخلية، وهذا ما يعني تمسكها ببقاء جزء كبير من سيادتها الداخلية مع التنازل – كما أشرنا – عن سيادتها الخارجية كاملة، ولهذا فهي تتمسك بوجود سلطة حكم للولاية في إطار الدولة الاتحادية لا يتعارض ودستور الدولة الاتحادية وما هو مخول لها القيام به.

فالنظام الاتحادي الفيدرالي يقوم على أساس اللامركزية السياسية، التي تنصرف إلى وجود حكومة اتحادية وحكومات متعددة بتعدد أعضاء الاتحاد، ويتبع ذلك تعدد في السلطات بتعدد هذه الحكومات (الخطيب،2011م: 97-98) بمعنى أن الفيدرالية تتعدد فيها السلطات والأجهزة الحاكمة؛ فهناك سلطات اتحادية تتمثل بالسلطة التنفيذية الاتحادية المكونة من رئيس الدولة والحكومة، والسلطة التشريعية والمتمثلة بمجلسي البرلمان، والسلطة القضائية الاتحادية، والمتمثلة بالمحكمة العليا الاتحادية.

وبالمقابل هناك سلطات بالوحدات الداخلية إذ يوجد لكل وحدة سلطة تنفيذية مكونة من رئيس الوحدة والحكومة، ولها سلطة تشريعية تسن لها التشريعات التي تتطلبها الوحدة، وبما لا يتعارض مع دستور الولاية والدستور الاتحادي، كما أن لها سلطة قضائية تتمثل بوجود محاكم تعمل على تطبيق قوانين الوحدة (الجمل، د.ت: 44-45).

ومن هنا نلاحظ أن هذه القاعدة القائمة على أساس اللامركزية السياسية في الدولة الاتحادية الفيدرالية هي قاعدة أساسية من القواعد التي يقوم عليها هذا النظام الفيدرالي؛ إذ بدون هذه القاعدة تنمحي وتزول عن هذا النظام صفة الفيدرالية ويصبح إما دولة موحدة (بسيطة) تزاول فيه الوحدات اختصاصات إدارية، ليس لها حق مزاولة السلطة السياسية، أو أن تصبح دولة كونفدرالية ينتهي فيها الدستور الاتحادي الفيدرالي، وتقام على أنقاضه معاهدة أو اتفاقية بين أعضاء الاتحاد، وأبرز الأمثلة على ذلك من عالمنا المعاصر زوال الاتحاد الفيدرالي للاتحاد السوفيتي، وقيام رابطة كونفدرالية بين أعضائه، التي سميت برابطة الدول المستقلة.

رابعًا: المساواة القانونية بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي: تتحقق المساواة القانونية من خلال تمثيل الوحدات الداخلة في الاتحاد بالتساوي في إحدى مجلسي البرلمان الاتحادي، كأن يكون لكل منها ممثل أو ممثلين في المجلس الأعلى الذي يمثل الأعضاء الداخلين في الاتحاد، فالأعضاء جميعًا متساوين في التمثيل في هذا المجلس وبغض النظر عن مساحة الوحدة أو عدد سكانها أو وفرت أو شحة مواردها (الكبسي،2003م: 97).

فالسلطة التشريعية في الدولة الاتحادية الفيدرالية تتكون من مجلسين أحدهما يأخذ في الاعتبار الجانب السكاني، والآخر يراعي الجانب السيادي للأعضاء، فهو يساوي بين جميع الأعضاء، وبغض النظر عن جميع الاعتبارات الأخرى.

ويعد ازدواج هذا المجلس عنصرًا من العناصر الاساسية لذلك النظام (غالي، وعيسى،1990م: 223)، إذ لا يوجد نظام فيدرالي بمجلس واحد، ذلك أن هذا الاتحاد يتطلب وجود مجلسين، وذلك لمراعاة كل الاعتبارات إذ أن انضمام الدول إلى بعضها وتكوين هذه الرابطة كان أساسها اتفاق الجميع بتوزيع السلطة توزيعًا عادلًا والمساواة في السيادة الداخلية، وهو ما يترجم بالتمثيل في المجلس الاتحادي الأعلى.

ويلاحظ على هذه القاعدة أنها تعمل على إيجاد نوع من القبول بين مكونات هذا النظام، فترضي غرور الكبار، وتحتوي جزع الصغار فتحقق الانسجام؛ لذا فهي تعد قاعدة أساسية من قواعد هذا النظام وبدونها قد لا تستمر الرابطة الفيدرالية، لا بل أن خلو هذا النظام من هذه القاعدة يجعله عرضة للتفكك والعودة إلى ما قبل حدوث الاتحاد، ذلك أن الكبار في الاتحاد (أكبر الوحدات) سيحاولون مصادرة حق الصغار (أصغر الوحدات) فيقابل ذلك بمقاومة ودفاع الصغار عن مصالحهم، فتتأزم حالة الاتحاد، وتنفك عراه، ويعود أعضائه إلى سابق عهدهم.

خامسًا: تقسيم دستوري محدد للاختصاصات بين المركز والوحدات الداخلية: يقوم هذا النظام في الأساس على انضمام دول مستقلة إلى بعضها لتكوين هذه الرابطة التي يدرك الجميع فيها تقاسم الاختصاصات والصلاحيات فيما بينهم، وهو ما ترجموه بنصوص دستورية.

فالتقاسم الذي يجري في الدولة الفيدرالية بين المركز والوحدات هو تقاسم للسلطة بين الحكومة المركزية وبين الوحدات الداخلية، فهو تقسيم دستوري للاختصاصات والصلاحيات وليس تفويض مؤقت من المركز للوحدات كما يحدث في حالة الدولة الموحدة (البسيطة) (الحلو، د.ت: 209-210)، ذلك أن هذه الأخيرة يجري فيها تفويض الصلاحيات والاختصاصات الإدارية من المركز للوحدات التي يحق فيها للمركز تعديلها أو إيقافها أو إلغائها، فهي صلاحيات إدارية، بينما في الدولة الفيدرالية تعد سلطات سياسية دائمة مؤكدة ومقننة بالدستور ، لا يحق للمركز سحبها أو إيقافها أو إلغائها.

فتوزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية يجري وفق قواعد محددة يتم اختيارها، وتدبج في الدستور بمواد واضحة وبينة، وتختلف الدول الاتحادية في طرق توزيع الاختصاصات، حيث توجد عدة طرق لهذا التوزيع تختار الدولة ما ترى أنه مناسب لها، ويتفق مع خططها واستراتيجيتها، وقد حصر المفكرون تلك الطرق في العالم بثلاث لا تزيد عليها، والمتمثلة بالآتي: (الشكري،2009م: 48-49)

1- أن ينص الدستور حصرًا على سلطات واختصاصات الاتحاد من ناحية، وسلطات واختصاصات الوحدات من ناحية أخرى.
2- أن ينص الدستور على سلطات واختصاصات الاتحاد حصرًا ويترك كل ما عداها للوحدات كل في نطاقه، أو العكس بأن ينصَ على سلطات واختصاصات الوحدات ويترك ما عداها للاتحاد.
3- أن ينص الدستور على سلطات واختصاصات للاتحاد، وسلطات واختصاصات للوحدات واختصاصات مشتركة بينهما ثم يضع نصًا بعد ذلك لما لم ينصُّ عليه من السلطات والاختصاصات، ويسنده إما إلى السلطة الاتحادية وإما إلى سلطة الولايات.

وباختيار الدولة لإحدى هذه الطرق تعد قاعدة تسير عليها، وتسن وفقًا لذلك قوانينها وتشريعاتها ولا تخرج عنها، ويكون هذا ملزم كذلك للوحدات الداخلية التي تراعي في دساتيرها وكل تشريعاتها تلك القاعدة.

ويتضح من هذا أن هذه القاعدة أساسية في هذا النظام ولا يتصور نظامًا فيدراليًا بدون توزيع وتقسيم دستوري للاختصاصات بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الوحدات الداخلية؛ إذ أنه بدون ذلك التقسيم يغدو النظام شكلًا آخر ولا يقرب أو يتصل بهذا الاسم، أو يتسم بهذه الصفة الفيدرالية، لذا فإن هذه القاعدة تعد أبرز قواعد هذا النظام وهي في الحقيقة التي تضفي عليه ذلك المسمى، وتلك الصفة بين الأنظمة الاتحادية الأخرى.

كما أنها تحفظ للاتحاد وهجه وديمومته واستمراريته، وتبقي على التأييد الشعبي لهذه الرابطة انطلاقًا من شعور الجميع بأن هذه الرابطة تحقق المساواة في التوزيع العادل للسلطة والثروة، وأنها تحقق الطموح والشعور بالسعادة.

سادسًا: الاختصاصات السيادية حق للسلطة الاتحادية: هناك في الدولة الاتحادية الفيدرالية اختصاصات ليست محل اختلاف أو نزاع بين حكومة الاتحاد وحكومات الوحدات الداخلية، وتتمثل هذه الاختصاصات بعقد المعاهدات الدولية، والتمثيل الدبلوماسي الإيجابي والسلبي، والقوات المسلحة وسك العملة، وإعلان الحرب أو توقيفة(الجمل، د.ت: 46) وكذا أن للدولة جنسية واحدة ولا تعدد فيها للجنسيات، وهذه جميعها اختصاصات سيادية من حق السلطة الاتحادية لا تنازعها عليها سلطات الوحدات الداخلية، ذلك أن الدولة الاتحادية وحدها التي تتمتع بالسيادة الخارجية الكاملة، والتي تنازل عنها سائر الأعضاء في هذا الاتحاد لهذا الشخص الدولي الجديد، ولم يبق للأعضاء سوى جزء من السيادة الداخلية.

فالوحدات الداخلية وانطلاقًا من عدم تمتعها بالسيادة الخارجية، وأجزاء من السيادة الداخلية، فإنه لا يحق لها تناول تلك الأمور السيادية سواءً نظريًا في دساتيرها، وتشريعاتها أو عمليًا بالسعي لمحاكات السلطة الاتحادية في تلك الأمور السيادية؛ فذلك هو أمر محظور تمامًا عليها، وإذا ما أخذت في السعي للقيام بهذا فذلك يؤكد النية بتقويض الرابطة وإنهاء الاتحاد، وللسلطة الاتحادية إذا ما استشعرت هذا الخطر فإن من حقها تقييم الاعوجاج، وإعادة الأمور إلى نصابها سواء باستخدام الوسائل السلمية أو القوة القهرية إن اقتض الأمر ذلك.

فالحفاظ على هذه القاعدة يحمي الاتحاد من السقوط والزوال ، فالسماح للوحدات بالقيام بممارسة أيً من تلك الأمور السيادية، يدفع

العضو الذي قام بذلك العمل إلى الرغبة في الاستزادة منه، ومن الاندفاع أكثر والأخذ بأمور سيادية أخرى، مما يدفعه لاحقًا إلى الشعور بعدم الحاجة للبقاء في الاتحاد، وهذا ما يعني الانتقال إلى إعلان الانفصال، وعندها تكون السلطة الاتحادية في وضع الضعيف كون العضو الساعي بذلك قد تدرج في مشروعه وأسس لقراره – الانفصال – لدى أفراد تلك الوحدات مما يجعل قرار المواجهة بين المركز وتلك الوحدات متأخرًا، يخدم دعاة الانفصال أكثر مما يخدم دعاة الوحدة، وذلك لدخول العنصر الشعبي في تلك المواجهة إلى جانب دعاة الانفصال؛ نظرًا لترسخ قناعتهم بذلك المشروع.

فالدولة الاتحادية تبقى متماسكة طالما كل الأمور السيادية تمارس من قبل السلطة الاتحادية، وتبدأ بالضعف والاهتراء إذا ما أخذ البعض في الاتحاد بممارسة الأمور السيادية، صحيح أن هناك دول اتحادية سمحت في دساتيرها للوحدات بممارسة بعض تلك الأمور السيادية كما حصل في دستور الاتحاد السوفيتي الصادر عام 1936م، إلا أنه في الحقيقة ظلت تلك النصوص نظرية إلى حدٍّ كبير، ولم تجرؤ أي وحدة من وحداته أن تسير قُدمًا في تطبيق تلك النصوص خوفًا من بطش السلطة الاتحادية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن انتهاء الدولة الاتحادية الفيدرالية وزوالها قد يعود إلى إما انفصال الوحدات وتكوين دول مستقلة بعد حرب أهلية، أو نتيجة تحول الدولة الاتحادية إلى دولة موحدة (بسيطة) كما حدث في اندونيسيا عام 1971م عندما تحولت من دولة اتحادية فيدرالية إلى دولة موحدة (بسيطة) (غالي وعيسى ،1990م: 222).

وبهذا نلاحظ أن حق السلطة الاتحادية في الأمور السيادية أمر تفرضه ضرورة استمرار الرابطة والحفاظ عليها إذ بدونه كما لا حظنا يتفتت الاتحاد ويزول.

ومن كل ما سبق يتبين لنا أن النظام الاتحادي الفيدرالي يرتكز على قواعد ثابتة مترابطة تمثل بمجموعها جوهر هذا النظام الاتحادي، والتي تعد كلًا واحدًا لا يتجزأ بمعنى أنه لا قيام لنظام اتحادي فيدرالي ببعض هذه القواعد، وترك أخرى كما لا حظنا فتجزئة هذه القواعد لا يحرم النظام من سمته الاتحادية الفيدرالية فحسب؛ بل يذهب به إلى الزوال، ذلك أن أساس قيام تلك الرابطة بين أعضاء الاتحاد كانت بتوفر القناعة والرغبة والإيمان بتلك القواعد الناظمة لحياة تلك الدولة وليس لمجرد عاطفة ورغبة استهوتها.

لذلك فالقواعد التي تقوم على أساسها الدولة الاتحادية الفيدرالية هي بمثابة ركائز وأركان لهذا النظام إذا ما زال إحداها اهتز النظام، وتخلخلت بُناه وأصبح آيلًا للسقوط.

المطلب الثاني: مميزات الاتحاد الفيدرالي:

مما لا شك فيه أن لكل نظام من تلك الأنظمة الاتحادية ميزات وعيوب تختلف من نظام إلى آخر؛ فبعضها يغلب فيه المزايا على العيوب وآخر تطغى فيه العيوب على الميزات؛ ولذا فالشعوب تستهويها تلك الأنظمة التي يتمتع فيها الفرد بالحقوق والحريات وتُقاوم الأنظمة التي تحرمها حقوقها.

ويعد النظام الاتحادي الفيدرالي واحدًا من الأنظمة التي أخذت في الانتشار في العالم، وهذا يعود ربما لكثرة إيجابياته ومميزاته، والذي سنعرفه فيما يأتي:

أولًا: يعد هذا النظام محل قبول جميع المكونات في الاتحاد، حيث إنه يقوم على التوافق وليس القهر، ذلك أنه يجمع بين تياري الوحدة والانفصال، دونما تنافر في إطار دولة واحدة يسهم الجميع في بنائها (سليمان،1998م: 51).

ففي هذا النظام يُحفظ للجميع حقوقه؛ لذا يحقق في ظله التياران طروحاتهما، وتعزز الرابطة وتدعمها وتقويها، ولا يشكل ذلك خطرًا، أو تهديدًا للاتحاد إذا كان ذلك في حدود القواعد المرسومة في الدستور.

ثانيًا: يعد النظام الأنسب للدول كبيرة المساحة، وكثيرة السكان، ومتنوعة الأعراق، والقوميات، والثقافات، والأديان، واللغات (العزي،2011م: 53) خاصَّة إذا ارتبط ذلك التنوع بالتقسيم الإداري للبلاد.

وهذه ليست قاعدة لهذا النظام لا يقوم إلا بها، ولا يتحقق إلا إذا توفر ذلك التنوع السكاني وكبر المساحة فهذا ليس شرطًا، فقد يقوم هذا النظام في مجتمع ليس فيه ذلك التنوع، وكذا قد يقوم في دولة صغيرة، وليس فيها كذلك تعدد وتنوع سكاني كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة.

ويتبين من هذا أن الفيدرالية صالحة لأي مجتمع إذا ما توفرت الرغبة لديه بالانتقال إليها خاصَّة إذا كان يعاني من عدم الاستقرار ومن عدم المساواة في توزيع السلطة والثروة، أو أنه رأى أن الرابطة السابقة (الدولة الموحدة) قد استنفذت مهمتها التاريخية، ولم تعد نافعة للمجتمع، أو صالحة للبناء والتنمية.

ثالثًا: إن الفيدرالية تحقق القوة والمنعة التي ينشدها شعب تلك الدولة، فهي تحقق تطلعاته في بناء الدولة القوية التي يشعر بالسعادة في ظلها، وهو ما كان يفتقده قبل تكوين هذه الرابطة، حيث إنه إما أنه كان يعيش في دولة موحدة (بسيطة) لا تؤمن بالحقوق وتحارب الحريات، أو أنه كان يعيش في دول مستقلة ضعيفة غير قادرة على تحقيق السعادة لأبنائها.

والأمثلة على ذلك كثيرة من العالم فروسيا القيصرية كدولة موحدة (بسيطة)لم تحقق لشعبها السعادة؛ بل عاش في ظلها في بؤسٍ وضعفٍ شديد، وعندما قرر التحول إلى دولة فيدرالية بعد قيام الثورة البلشفية عام 1917م تغيَّر حاله تمامًا، فأصبح دولة يعتد بها في العالم، بل وأصبحت قطب عالمي وقوة كبيرة، وأما في حالة الدول المستقلة فأبرز مثل على ذلك الدويلات (الولايات) الأمريكية في أمريكا الشمالية التي لم تكن شيء قبل تحقيق الاستقلال وإنشاء الاتحاد الفيدرالي عام 1787م، حيث أصبحت بعد قيام الفيدرالية دولة عظمى وقطب عالمي كبير يفخر بها شعبها ويعتز بذلك.

رابعًا: إن الدولة الفيدرالية قادرة على بناء اقتصاد قوى ومتين وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة لمجتمع الدولة الكبير نظرًا لتكامل الإمكانيات وتظافر الجهود في داخل هذه الدولة من قبل كل مكوناتها.

فالدولة الفيدرالية قادرة على تحقيق نهضة حقيقية في مختلف جوانب الحياة، نظرًا لما تمتلكه من مقومات تلك النهضة من موارد مادية ومعنوية والتي هي نتاج هذه الرابطة التي ضاعفت الإمكانيات، وعززت التطلعات، وقوت الآمال، ودفعت بالخطط والسياسات قدمًا إلى الأمام.

خامسًا: إن الدولة الفيدرالية تمكن وتشجع المكونات في الداخل على التنافس في البناء والتنمية وتقديم الأفضل، والذي يدفع إلى مزيد من التنافس، ومن ثم دوران عجلة التنمية، والذي سيخلق نهضة تعم مختلف قطاعات المجتمع، وهذا ما نراه في كثير من الدول الاتحادية الفيدرالية في العالم ككندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وماليزيا، والكثير من الدول الفيدرالية الأوروبية والآسيوية.

سادسًا : إنه نظام يحافظ على التنوع في إطار مجتمع الدولة الكبير ويرعاه، فهذا النظام يحافظ على الخصوصيات الثقافية والدينية والعقدية لكل المكونات الاجتماعية، وهذه حقوق مكفولة بدساتير الدول الفيدرالية، حيث تضمن لكل المكونات حق الاعتقاد والتفكير والتعبير، فلا تصادر هذه الحقوق، أو تحرم أي فئه منها صغرت هذه الفئه أو كبرت، فهذا النظام يضمن للأقليات حقوقها كاملة، حيث يضمن لكل المكونات حق تمثيل نفسها بحسب حجمها في مؤسسات الدولة، وفي الفعاليات المختلفة، وفوق هذا يجرم قيام الأغلبية بمصادرة حقوق الأقلية، كما يؤكد على رفض استخدام القوة من قبل أي مكون لأخذ حق، أو الامتناع عن واجب.

سابعًا: وكون الفيدرالية تقوم على المشاركة في صنع القرار بين المركز والوحدات، فهي بهذا تحد من ظهور الديكتاتوريات في هذه الدولة الآخذة بهذا النظام، وذلك ببناء مجتمع ديمقراطي، بحيث يشجع الأفراد، والمكونات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني على التنافس الديمقراطي، وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.

ثامنًا: إن الفيدرالية كنظام حياة للمجتمع تعمل على تحقيق التعايش الحقيقي بين مكونات المجتمع، وصولًا لبناء المجتمع المدني الحقيقي الخالي من الظلم والعسف والطغيان، فهي ترفض الحكم المطلق، ومصادرة الحقوق سواءً السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية أو....إلخ.

تاسعًا: إنها تسعى لإقامة دولة النظام والقانون، والدولة المدنية الحقَّة البعيدة عن سطوة القبلية، أو الطائفة، أو الفئة، أو الحزب.

عاشرًا: إنها تعمل على تحقيق المساواة والعدالة في توزيع السلطة والثروة بين أفراد المجتمع، حيث تشجع الأفراد والمكونات على المشاركة السياسية، والمطالبة بحقوقهم بالطرق السلمية، وتحرم اللجوء إلى العنف؛ فالإنسان في ظل هذا النظام قيمة عليا يرى أنه لابد من بنائه والرقي به، وتحريره من الخوف والكبت والاستعباد.

حادي عشر: إنها تقيم قضاءً مستقلًا عن سيطرة السلطات الأخرى يصعب في ظله مصادرة الحقوق والحريات.

ثاني عشر: يحدث في الدولة الفيدرالية محاكات الوحدات لبعضها في أفضل الأنظمة لديها، حيث يتم في ظل هذا النظام اختيار أفضل السياسات من قبل هذه الوحدة أو تلك، بمعنى قيام الوحدات بمحاكات أفضل النظم في الوحدات الأخرى التي حققت نجاحًا فيها (سليمان،1998م: 51).

ثالث عشر: يمثل قيام الوحدات بالمهام الداخلية في الدولة الفيدرالية عامل إيجابي في تمكين الحكومة الاتحادية من التفرغ لاختصاصاتها السيادية، والقومية الهامة في الدولة (الكبسي،2003م: 101).

تلك هي أبرز المميزات التي تتسم بها الفيدرالية، وهي كما نلاحظ لها سمات ومميزات كثيرة، والتي تمثل في مجموعها عامل جذب يستهوي الكثير من الشعوب والأمم، وهذا ما يؤكد تزايد أعداد المجتمعات التي تسعى لها، وفي طريقها للعمل بها، وهو ما يعزز الرؤية أن الفيدرالية تمثل قارب نجاة للكثير من المجتمعات التي ترزح تحت نير الاستعباد وسلطات الدولة الموحدة (البسيطة) التي لا يتوقف الصراع فيها خاصَّة في بلدان العالم النامي، فما أن تبدو بادرة الانفراج فيها حتى يعود الصراع من جديد.

ففي تلك الدول الموحدة (البسيطة) حتى وأن حدثت طفرة بناء وتنمية، فإنها لا تدوم ولا تستمر؛ لأنَّ دائرة الصراع مستمرة والدوران في دائرة مغلقة بناء وهدم حرق مستمر لموارد وطاقات المجتمع، ولا مخرج لتلك الشعوب والأمم إلا بالأخذ بهذا النظام وتطبيق قواعده بشكله الصحيح، فهو يضمن المساواة والتوزيع العادل للسلطة والثروة، إذا ما تمَّ الالتزام به واحترام قواعده.

المطلب الثالث: عيوب الاتحادي الفيدرالي:

اولًا: يرى البعض أنه وبمجرد قيام هذا النظام تدب الخلافات وتحدث المنازعات بين الوحدات بعضها البعض، أو بينها وبين المركز، بسبب تعدد التشريعات والقوانين من وحدة لأخرى، وهو ما ينذر بزوال الرابطة (سليمان،1998م: 51)، لكن المؤكد أن تلك الخلافات أو المنازعات أن حدثت لا تمثل مشكلة، إذ أن هناك مرجعية لحل تلك الخلافات أو النزاعات تتمثل بالمحكمة العليا الاتحادية التي لها بحكم الدستور حق البتَ في تلك الخلافات، ويعد حكمها ملزم للأطراف المختلفة.

ثانيًا: يعتبر البعض كثرة الأجهزة الحكومية والإدارية في هذا النظام عامل مربك لمواطني الدولة نظرًا لتعاملهم مع حكومتين (الكبسي،2003م: 101) إلا أن هذا في اعتقاد الباحث لا يمثل إرباكًا، ذلك لأَّن كل جهاز سواء مركزي أو محلي يمارس مهامه واختصاصاته بحسب ما رسمه الدستور (سواء الدستور الاتحادي أو دستور الوحدة) ولن يكون هناك إرباكًا، فالأجهزة ظاهرة والاختصاصات بينة وواضحة، ولن يطالب المواطن بغير ما حددته القوانين، والقوانين صادرة وفق الدستور، والدستور محدد للسلطات، والاختصاصات لكل الأجهزة.

فالبعض يصور أنه بذلك التعدد للأجهزة في حال الفيدرالية حدوث ازدواج في الاختصاصات بين الوحدات والمركز (العزي ،2011م: 54) وهذا في الحقيقة لا يعد ازدواج بقدر ما يمثل تكاملًا في الاختصاصات بدليل أنه في بعض الأنظمة الفيدرالية يكون مثلًا نفس جهاز الضرائب الذي يجبي للوحدة يجبي للمركز، وبعض الأنظمة الفيدرالية يكون بجانب موظف الوحدة الذي يجبي الضرائب مثلًا موظفًا للمركز لجباية ضرائب المركز، فالأمر كما يبدو تكامليًا في الاختصاص وليس ازدواجًا تنازعا كما يصوره البعض إظهارًا لمساوئ هذا النظام.

ثالثًا: يصور البعض أن قيام النظام الفيدرالي يصاحبه تحمل الدولة أعباء كبيرة جدًا فهو في نظرهم نظام عالي التكلفة، وهو ما يدفع بالدولة إلى زيادة ومضاعفة الضرائب على مواطنيها (الكبسي،2003م: 101-102) وهذا الطرح في الحقيقة مبالغ فيه ذلك أن فرض الضرائب ليس مجرد رغبة، بل هو أمر خاضع لاعتبارات كثيرة على مستوى المركز أو الوحدات، ثم أنه لو كان بهذه السلبية المشار إليها لما أصبح محل اختيار، وتفضيل كثير من شعوب الأرض، والتي أصبحت بفعل اختيار هذا النظام دول لم نرى عليها المعاناة التي تعانيها كثيرًا من مجتمعات الدول الموحدة، بل أنها غدت دول متقدمة استطاعت حل معظم مشاكلها لا سيما الاقتصادية منها.

رابعًا: يؤكد البعض أن تقوية سلطات الوحدات يضعف السلطة الاتحادية، ويجعلها غير قادرة على تحقيق المصلحة العامة لسائر الأمة، مما يؤدي إلى اهتزاز الرابطة وتخلخلها (العزي،2011م: 54)، صحيح أن النظام الفيدرالي يظل متماسكًا إذا استمر احترام مبادئه وقواعده المثبتة في الدستور، ويبدأ في الاهتزاز ومن ثم الزوال إذا بدأ في منح الوحدات الداخلية سلطات تتجاوز حدود المرسوم لها.

خامسًا: يعد البعض هذا النظام غير صالح لمجتمعات العالم النامي؛ ذلك لاعتقادهم بعدم وجود البنى الأساسية لإقامة هذا النظام، ولعدم توفر الوعي، ولوجود العصبيات والفئوية والمذهبية و المناطقية، وهذا مردود عليه، أولًا: بحسب هؤلاء أنه لكي تأخذ مجتمعات العالم النامي بهذا النظام لابد من زوال تلك العصبيات، وهذا أمر بعيد عن المنطق، والصحيح أنه لترويض تلك العصبيات لقبول النظام والقانون لابد من الأخذ بالفيدرالية، وليس الانتظار حتى تزول، أو الانتظار حتى يرتفع مستوى الوعي، فهذا قول غير مدرك لتطور المجتمعات؛ فالتطور يقتضي الدفع بالمجتمع لصناعة الحدث والاشتراك فيه، وثانيًا: أنه قد تحقق في مجتمعات نامية تتوفر فيها تلك العصبيات، ونجح نجاحًا كبيرًا تمكن من إخراجها من دائرة الفوضى، والاقتتال، وعدم الاستقرار إلى مجتمعات مدنية، يقبل فيه الجميع ببعضهم، وأبرز الأمثلة على ذلك ماليزيا التي غدت دولة ناهضة بعد أن أخذت بهذا النظام.

سادسًا: يرى البعض تحول الدولة الموحدة (البسيطة) إلى دولة اتحادية فيدرالية تقسيم للدولة، وزوال رابطة الدولة، وهو قول غير موفق؛ إذ أن تحول الدولة من موحدة (بسيطة) إلى اتحادية فيدرالية لا يمثل تقسيم للدولة إلى دول وزوال الرابطة، بل يمثل معالجة لوضع البلاد وإخراجها من دائرة الصراع والاقتتال، إلى دائرة الأمن والاستقرار، والحفاظ على وحدة الدولة من التشظي والانفصال، وإن كان برابطة جديدة هي الفيدرالية، والتي ترتضي في ظلها جميع المكونات بالرابطة، ويعود الوئام والسلام بين جميع أفراد الشعب؛ إذ أن جميع مكونات الشعب تكون قد وصلت إلى قناعات بعدم جدوى الرابطة السابقة (الدولة الموحدة) بأي حال من الأحوال، وأصبح لديها التطلع في المشاركة الحقيقة في السلطة والثروة، والذي لا يتحقق على أرض الواقع إلا من خلال النظام الفيدرالي، فقررت الانتقال إليه، وتحويل الوحدات الإدارية إلى وحدات تتمتع بسلطات، واختصاصات سياسية، وتحت سقف الدولة الاتحادية الفيدرالية.

سابعًا: يعتبر البعض الفيدرالية حرمان بعض الأقاليم، أو الوحدات الشحيحة الموارد من موارد البلاد المتوفرة بكثرة في أقاليم أخرى، وهذا قول يفتقد للصحة ولا ينبني على أسس صحيحة ذلك أن الموارد في الفيدرالية تُنظم القوانين فيها حصص الوحدات والمركز وكيفية تنمية الأقاليم المحرومة؛ فالتنمية شاملة في الدولة الفيدرالية وليست مقتصرة على تلك الأقاليم ذات الثروات الوفيرة، فهل الولايات شحيحة الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تتمتع بنفس مستويات المعيشة، أو مستوى التنمية التي تعيشها الولايات ذات الثروات الوفيرة أم أن الجميع بمستوى معيشي وأحد.

ومما سبق يتبين أن ما يقال عن كثرة عيوب هذا النظام لا يعد إلا تضخيم لبعض الاختلافات الطبيعية، أو سوء التقديرات، أو التباس في بعض الأمور، ولا تعد في اعتقاد الباحث مآخذ كبيرة على هذا النظام، تحجب إيجابياته الكثيرة التي تلمسها المجتمعات التي أخذت بهذا النظام، والتي أشرنا إلى الكثير منها في الفقرة السابقة.

فتلك الاختلافات في الحقيقة أمور بديهية تحصل، والعبرة في معالجة النظام لها، وليس في حدوثها، هذا في تلك التي تثبت الوقائع حدوثها، أما بعض ما طُرح من مساوئ وعيوب فلا تعد في الحقيقة إلا أطروحات تخويفية من معارضي هذا النظام، حتى لا تقبل عليه المجتمعات وتأخذ به، وتترك ما عداه من أنظمة وأشكال أخرى؛ فلكل نظام مؤيدين ومعارضين، وهذا النظام يكثر معارضيه، والذين يتدثرون بثوب الحرص على مستقبل المجتمعات، وما يمكن أن يؤدي إليه هذا النظام من فوضى، وصراع وعدم استقرار في حال الأخذ به ناسين ومتناسين، أو متجاهلين تلك الحقائق التي ظهرت بها تلك المجتمعات التي اختارت هذا النظام والتي نقلتها من مجتمعات متخلفة، إلى مجتمعات ناهضة متقدمة مدنية وديمقراطية مستقرة.

الخاتمة والنتائج:

تعد الدولة الاتحادية واحدة من أشكال الدول التي أخذت تعمل بها المجتمعات منذ فترة من الزمن، والتي كانت واحدة من الاختيارات التي اعتقدت بعض المجتمعات أنها حلًا مناسبًا لما تعترضها من مشاكل في الحياة العملية، جراء تطبيق أشكال أخرى حيث اعتبرت تلك الأشكال السابقة في نظرها غير صالحة لحاضرها ولا لمستقبلها، وأن الضرورة تقضي بتغيير شكل الدولة بشكلٍ آخر، وهذا ما أخذت كثيرًا من المجتمعات تعمل به.

وقد تعددت الصور والأشكال التي أخذت بها تلك الدول في إطار هذه الرابطة – الدولة الاتحادية – والتي اختلفت قوة الرابطة فيها من صورة لأخرى، كما تباينت كذلك القواعد والمميزات والعيوب فيها، وهذا ما ناقشته هذه الدراسة مع غيره من القضايا المتعلقة بهذا الموضوع الهام في حياة المجتمعات الساعية إلى البناء والتنمية، ولقد خرجت بالعديد من النتائج والتي تمثلت بالآتي:

1- أن هناك صور عدة للدولة الاتحادية تتمثل في: أولًا: الاتحاد الشخصي، وثانيًا: الاتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي (الاستقلالي) وثالثًا: الاتحاد الحقيقي أو الفعلي، ورابعًا: الاتحاد الفيدرالي.

2- تختلف درجة الرابطة من اتحاد إلى أخر في هذه الأشكال من الاتحادات، فهي ضعيفة مهلهلة مهتزة ومهترئة في كل من الاتحاد الشخصي والاتحاد الكونفدرالي، ومتوسطة أقرب إلى الضعف منها إلى القوة في الاتحاد الحقيقي أو الفعلي، ومتوازنة في الاتحاد الفيدرالي تتسم بالرضائية والقناعة والقبول بين الوحدات المكونة للدولة.

3- لكل شكل من هذه الأشكال من الدول –كما رأينا في سياق البحث – قواعد ناظمة لها تدبج بها دساتيرها وتصدر وفقًا لها قوانينها وتقاس وفقًا لها أفعالها وتصوب من خلالها أخطائها، فتظهر عندها مزاياها وتنكشف عيوبها.

4- تبين من خلال هذه الدراسة وجود مميزات وعيوب لهذه الأشكال من الدول غلبت في بعضها العيوب على المميزات، وظهر العكس في بعضها الآخر فقد غلبت المميزات على العيوب.

5- لقد تأكد من خلال الدراسة أن الدولة الاتحادية الفيدرالية تغلب فيها المميزات على العيوب؛ ولذا أصبحت اختيارًا شعبيًا تستهويه الشعوب ويرفضها الحكام، لكونه نظام يحد من ظهور الديكتاتوريات، ويصعب فيه على الحكام تمرير مشاريعهم بالاستيلاء على السلطة والثروة، والاستمرار بالحكم وتوريثه.

6- إنه نظام يحقق فيه الشعب طموحاته في البناء والتنمية والمساواة، في الحقوق والواجبات، وبناء دولة النظام والقانون التي يتم فيها التداول السلمي للسلطة، والاحتكام إلى الشعب لا إلى العصبية واستخدام القوة.

7- تبين من مميزات النظام الاتحادي الفيدرالي أنه صالح لمجتمعات العالم النامي؛ لحاجة هذه الشعوب إليه نظرًا لما تعانيه من تسلط واستبداد واستئثار عصبوي فئوي، أو طائفي، أو قبلي، أو أسري، أو مناطقي، فهو كفيل بإخراجها من دائرة الصراع والاقتتال والفوضى، وعدم الاستقرار إلى مجتمع مستقر وناهض يرضى فيه الجميع بالجميع.

8- تبين أن هناك علاقة بين شكل الدولة وعملية تحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمع، بدليل ما تعيشه تلك المجتمعات التي اختارت هذا الشكل كنظام تسير عليه، وتبني وفق له خططها واستراتيجياتها ومشاريعها في جوانب الحياة المختلفة، والأمثلة كثيرة من العالم المتقدم والنامي وأبرز مثال على ذلك دولة ماليزيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة في العالم النامي، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، من العالم المتقدم.

9- إن الشعب في أي قطر من الأقطار هو من يقرر الأخذ بهذا الشكل أو ذاك، وهو من يقرر مغادرته إلى شكل آخر إذا ما رأى هذا ضرورة لذلك، خاصّة إذا ما كان الشكل الذي هو فيه لم يعد صالحًا لحاضره ولا لمستقبله، وبقاؤه فيه يعني تعقيد العلاقة بين مكونات الشعب، وحدوث حالة من عدم الاستقرار، والتي قد تؤدي إلى إنهاء الرابطة السابقة وانتهاء الدولة وزوالها.

10- إن اختيار هذا النظام الفيدرالي -كما لاحظنا في سياق بحثنا -لهو قارب النجاة لمجتمعات العالم النامي الراغبة في تحقيق التنمية والاستقرار، وهذا حق لهذه الشعوب في صنع مستقبلها واختيار ما تراه من أنظمة وأشكال لدولتها وحكوماتها تحقق لها السعادة، وليس حقًا للحكام والحكومات.

11- تبين من خلال الدراسة خطل ادعاءات أعداء الدولة الفيدرالية القائل بأن تبني الشكل الفيدرالي في أي مجتمع – خاصة في الدول النامية – سيؤدي إلى انفراط عقد الدولة، ومن ثم التجزئة، والتفتت وحدوث الانفصال، وهو تخويف في غير محله تأكد عكسه في تلك الدول التي أخذت به سواء في العالم المتقدم أو النامي، حيث ساد الهدوء وتحقق لها الاستقرار، وأخذت خطوات التنمية تترسخ، وتسير قدمًا مع مرور الزمن، ولم يحدث ما روج له أعداء الفيدرالية، وأنصار الدولة الموحدة (البسيطة)، وخوفوا منه الأفراد والمجتمعات؛ فالتنمية والاستقرار الذي حققته الدولة الاتحادية الفيدرالية التي قامت سواء في العالم النامي في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، وفي العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا مثال حي على صدق وصواب ما ذهبت إليه هذه الدراسة، والمتمثل بصلاحية الفيدرالية لمجتمعات العالم النامي، وذلك لإخراجها من دائرة الصراع والاقتتال إلى دائرة الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية.

تلك هي أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة.

التوصيات:

في الختام أجد من الأهمية في نهاية هذه الدراسة وضع عدد من التوصيات التي قد تكون معينًا لأصحاب القرار والقيادات في المجتمعات، وإرشادًا للباحثين والمهتمين بهذه الجوانب والموضوعات، وتنبيهًا وتذكيرًا للمجتمع أفرادًا وجماعات إلى مثل هكذا حقوق وواجبات والتزامات والتي أهمها:

1- ضرورة قيام الجانب الرسمي في الدولة متمثلًا بالسلطات الثلاث باستشعار المسؤولية الملقاة على عاتقه من جانب المجتمع، وذلك بمنع ومحاربة الساعيين – أفراد أو جماعات –

للسيطرة على المجتمع ثقافيًا وايديولوجيًا وسياسيًا من أجل أجندة خاصة أنانية، وجعل ذلك استراتيجية تبنيها وتديرها الدولة مع سائر المكونات فيها لصالح المجتمع بعامة، وليس لفرد، أو طائفة، أو قبيلة، أو عرق، أو سلالة، أو منطقة بذاتها.

2- الاتجاه الصادق من الجانب الرسمي لتبني الديمقراطية الحقيقية وليس الشكلية الديكورية وتمكين الأفراد والتنظيمات من حرية التعبير، والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار، والقدرة على الاختيار.

3- العمل على أنها الوصاية على المجتمع أيًّ كان شكلها فردية أو جماعية، وتحت أي مبرر، أو ذريعة كانت، وذلك لكي لا تتقيد الحريات، وتموت الإبداعات، ويعجز المجتمع عن أخذ قراره، واختيار أفضل الوسائل أو الطرق لإدارة حاضره والتخطيط لمستقبله.

4- الدفع بالمكونات السياسية للاشتراك الفعلي مع الجانب الرسمي في التوعية السياسية للمجتمع، وأفراده لتهيئته للتعامل مع التغييرات الجديدة سواءً في نظام الحكم، أو شكل الدولة.

5- تشجيع المجتمع على التعبير بكل حرية عن تطلعاته ورغباته وإشراكه في صناعة القرار، والتسليم لكل مكونات المجتمع بالحق بالسلطة والثروة، والاختيار الحر سواء للحكام، أو لأشكال الدول والحكومات.

6- وضع التشريعات التي تعمل على تجريم التخوين للآخرين لمجرد الاختلاف في الرأي أو الفكر أو التوجه، وهو ما سيدفع إلى خلق مجتمع متحاب يؤمن فيه الجميع بحقوق الجميع ويسوده الأمن والاستقرار.

7- قيام الجانب الرسمي بتشجيع الأفراد على الثقة بالنفس وكسر حاجز الخوف لديهم من السلطة، وعنفها لكي تنطلق عجلة التنمية؛ لأنَّ التنمية لا تتحقق في مجتمع يسوده القهر والاستبداد.

8- التحفيز والدفع بالباحثين ومراكز الابحاث لإعداد البحوث والدراسات التي تعالج وتزيل الالتباس الحاصل لدى كثير من الناس حول ما يدعيه البعض عن وجود عقبات وعوائق وعراقيل تمنع اقامة الدولة الاتحادية الفيدرالية.

9- وضع التشريعات التي تهيئ الأفراد وتعدهم ثقافيًا وسياسيًا وتنمويًا للتعامل بإيجابية نابعة عن قناعة، وليس عن أتباع غير مدرك ولا مسؤول عند الانتقال إلى الشكل الفيدرالي.

10- رفع وتيرة الوعي السياسي في الوسط الاجتماعي لجعل الفرد والمجتمع معًا مستعد للتعامل مع الشكل الجديد في دولته بناءً على وعي وإدراك وإيمان بالحقوق والواجبات، في ظل الشكل الجديد والذي يجب أن يسوده التصالح والتسامح ودفن احقاد الماضي وثقافة الكراهية.

11- إزالة المخاوف التي زرعها اعداء الفيدرالية وأنصار ومؤيدي الدولة الموحدة في الوسط الاجتماعي عن الدولة الفيدرالية، واستبدالها بوضع صوره واضحة عن الفيدرالية ومزاياها وفوائدها للمجتمع حاضرًا ومستقبلًا.

12- إقامة الندوات التوعوية وتشجيع والدفع بمؤسسات المجتمع المدني بتبني الندوات والدورات التدريبية الثقافية للنشء من أجل إحداث تغيير حقيقي في المجتمع؛ ليكون قادرًا على فهم التغييرات السياسية خاصَّة في الجوانب الهامة والمتعلقة بشكل الدولة، والنظام السياسي والذي لا شك يلحقه تغييرات في الحقوق والواجبات، سواء للأفراد أو الجماعات.

13- لا بد من قيام الجانب الرسمي – الإعلامي والثقافي – بكشف حيل وألاعيب وخدع من يريد تسويق ثقافة مغلوطة للمجتمع حول الجوانب الحياتية الهامة المتعلقة باختياراته المصيرية، والتي من أهمها شكل دولته وشكل نظام الحكم الذي على أساسه تتأثر منظومة القيم في المجتمع، وتتغير بوصلة توجه المجتمع من اليمين إلى اليسار أو العكس.

إن خروج الناس في أي مجتمع للمطالبة بتغيير شكل الدولة، أو نظام الحكم يعد استفتاء مباشر يقتضي ضرورة الاستجابة من السلطة في البلاد لهذه المطالب، والتحرك العملي الفاعل، والصادق للتغيير الحقيقي، وليس المراوغة والخداع.

قائمة المراجع:

الكبسي، أحمد، 2003م، مبادئ العلوم السياسية، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.

غالي، بطرس، ومحمود خيري عيسى، 1990م، المدخل في علم السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

الشرقاوي، سعاد، 2007م، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية.

الطماوي، سليمان، 1988م، النظم السياسية والقانون الدستوري – دراسة مقارنة، القاهرة.

سليمان، عبد المجيد، 1998م، النظم السياسية، مركز القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة.

الكاظم، صالح، 1990م، الأنظمة السياسية، كلية القانون، جامعة بغداد.

عبد الله، عبد الغني، د.ت، النظم السياسية – اسس التنظيم السياسي (الدولة – الحكومة – الحقوق والحريات العامة)، الدار الجامعية، الاسكندرية.

الشكري، علي، 2009م، رئيس الدولة في الاتحاد الفيدرالي، مكتبة ايتراك، القاهرة.

العطار، فؤاد، 1975م، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة.

طربوش، قائد، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، المركزية للطباعة والإخراج، تعز.

الحلو، ماجد، د.ت، الدولة في ميزان الشريعة – النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.

الدرة، محمد،2004م، نظام الحكم والأنظمة السياسية المعاصرة، مركز الصلاحي الحديث، تعز.

الزايدي، محمد، 1990م، مذكرات في النظم السياسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس – ليبيا.

مهنا، محمد، 2005م، النظم الدستورية والسياسية – دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

العزي، مطهر، 2011م، المبادئ العامة للأنظمة السياسية المعاصرة، مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر، صنعاء.

الخطيب، نعمان، 2011م، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة، عمان.

الجمل، يحي، د.ت، الانظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة.

اندرسون، جورج، 2013م، الفيدرالية المالية مقدمة مقارنة، ترجمة مها تكلا، مؤسسة فردريش إيبرت، صنعاء.